الأمم المتحدة S/AC.51/2017/4

مجلس الأمن

Distr.: General
11 September 2017
Arabic
Original: English

الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة

استنتاجات بشأن الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين

١ - نظر الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، في جلسته الخامسة والستين المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في التقرير الرابع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين (S/2017/294)، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والذي عرضه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. كما أدلى الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة ببيان أمام الفريق العامل.

٢ - ورحب أعضاء الفريق العامل بتقرير الأمين العام، المقدم وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢) و ٢١٤٣ (٢٠١٤) و ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، وأحاطوا علما بالتحليل والتوصيات الواردة فيه.

٣ - ورحب أعضاء الفريق العامل بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحسين حماية الأطفال في النزاع المسلح، بما في ذلك من خلال إنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال في النزاع المسلح، ونظام الرصد والإبلاغ والاستجابة بشأن الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وشجعوا الحكومة على أن تستخدم هذه الآليات بفعالية لتوفير المساعدة المناسبة والاستجابة لجميع الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وأن تكفل إجراء تحقيقات مستقلة وفورية وشاملة في الانتهاكات المزعومة ضد الأطفال حتى يتسنى محاسبة مرتكبيها. وأقر الأعضاء بالدور الهام الذي تضطلع به حكومة الفلبين في تيسير تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بجبهة مورو الإسلامية للتحرير، وشجعوا الحكومة على مواصلة دعم المشاركة مع الجماعات المسلحة الأخرى بغية وقف ومنع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال. ورحب الأعضاء باستمرار مشاركة جبهة مورو الإسلامية للتحرير في وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأثنوا على الالتزام القوي الذي تبديه قيادتها وقادتها الإقليميون، مما أدى إلى إحراز تقدم كبير صوب التنفيذ الكامل لخطة العمل. وأدان أعضاء الفريق العامل جميع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح في الفلبين، وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء استمرار الحوادث المتعلقة بالتجنيد والاستخدام والقتل والتشويه والاعتداء على المدارس والمستشفيات، ودعوا جميع أطراف النزاع المسلح إلى احترام التزاماتهم القانونية الوطنية والدولية، ووضع تدابير لإنهاء ومنع ارتكاب المزيد من الانتهاكات موضع التطبيق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وعقب الجلسة، ورهنا بالقانون الدولي الساري وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبما يتفق معها، بما في ذلك القرارات ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢) و ٢١٤٣ (٢٠١٤) و ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، وافق الفريق العامل على الإجراء المباشر المبين أدناه.

بيان عام من رئيس الفريق العامل

٥ - اتفق الفريق العامل على توجيه الرسالة التالية إلى جميع أطراف النزاع المسلح في الفلبين من خلال بيان علني يصدره رئيس الفريق:

(أ) يحيط علما بالانخفاض العام في وتيرة الاشتباكات المسلحة الواسعة النطاق خلال الفترة المشمولة بالتقرير ويشجع على استئناف مفاوضات السلام بين الحكومة والجماعات المسلحة في الفلبين، ويحث الطرفين على إدراج قضايا حماية الطفل في جداول أعمال محادثات السلام ذات الصلة، بدعم من الأمم المتحدة؛

(ب) يدين بشدة جميع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال في الفلبين، ويحث جميع أطراف النزاع على وضع حد فوري لجميع انتهاكات القانون الدولي الساري التي تنطوي على تجنيد الأطفال واستخدامهم، واختطافهم، وقتلهم وتشويههم، واغتصابهم، وارتكاب سائر أشكال العنف الجنسي ضدهم، والاعتداء على المدارس والمستشفيات، وعلى أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي؛

(ج) يدعو الأطراف إلى مواصلة تنفيذ جميع الاستنتاجات السابقة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في الفلبين (S/AC.51/2008/10، وS/AC.51/2010/5، وS/AC.51/2014/1)؛

(د) يحث جميع الجماعات المسلحة بقوة على الإفراج الفوري ودون شروط مسبقة عن جميع الأطفال المرتبطين بها أو فك ارتباطهم بها، ووضع حد لمواصلة تجنيد الأطفال واستخدامهم، بما في ذلك إعادة تجنيد الأطفال الذين سبق الإفراج عنهم أو فض ارتباطهم،

(هـ) يعرب عن بالغ القلق إزاء عدد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للأعمال العدائية بين أطراف النزاع المسلح وحوادث الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين، ويطلب إلى جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي ولا سيما مبدأي التمييز والتناسب المنصوص عليهما فيه؛

(و) يدعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال للقانون الدولي الساري واحترام الطابع المدني للمدارس والمستشفيات، بما في ذلك موظفوها، ووضع حد للهجمات أو التهديد بالاعتداء على تلك المؤسسات وموظفيها ومنع وقوعها، وكذلك لاستخدام المدارس والمستشفيات للأغراض العسكرية، في انتهاك للقانون الدولي الساري.

إلى حكومة الفلبين

(أ) يرحب بالتزام الحكومة بتعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح وإيلاء الأولوية لحماية الطفل في الإطار القانوني الوطني، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي؛

(ب) يحيط علما بقيام وزارة الدفاع الوطني بتعميم المنشور رقم ١ بشأن حماية الطفل في حالات النزاع المسلح، المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، ويشجع القوات المسلحة على تنفيذه تنفيذا تاما وكفالة اتساقه مع التزاماتها بموجب القانون الدولي؛

(ج) يثني على الحكومة لقيامها بمتابعة الاستنتاجات الأخيرة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في الفلبين (S/AC.51/2014/1)، ويؤكد في هذا الصدد أهمية كفالة محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح.

إلى قيادة جبهة مورو الإسلامية للتحرير

(أ) يرحب باستمرار التزام جبهة مورو الإسلامية للتحرير بوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، والإشادة بالتقدم الكبير المحرز نحو التنفيذ الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بجبهة مورو الإسلامية للتحرير، الذي أسفر رسميا حتى الآن عن فك ارتباط أكثر من ٨٥٠ ١ طفلا؛

(ب) يحث جبهة مورو الإسلامية للتحرير على مواصلة فض ارتباط الأطفال الذين يعتبرون مرتبطين رسميا أو بشكل غير رسمي بالقوات المسلحة الإسلامية في بانغسامورو في جميع قيادات الجبهة وقواعدها، ويدعو الجماعة المسلحة إلى التنفيذ التام للضمانات الداخلية التي وضعت لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، المرتبطة بتنفيذ آليات المساءلة القائمة؛

(ج) يثني كذلك على جبهة مورو الإسلامية للتحرير لقيامها بإصدار توجيهات في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧ تفرض على قيادات الجبهة وقواعدها القيام برصد وفحص العناصر المسلحة بشكل منتظم، والإبلاغ الفصلي الداخلي، وتطبيق المبادئ التوجيهية لتقييم العمر أثناء عمليات التجنيد، ودعوة جبهة مورو الإسلامية للتحرير إلى التنفيذ التام للضمانات الداخلية التي تمنع ارتباط الأطفال وإعادة ارتباطهم.

إلى قيادة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية

(أ) يعرب عن القلق إزاء التقارير التي تفيد بقيام مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية بتجنيد الأطفال واستخدامهم، بما في ذلك كدروع بشرية، والاعتداء على المدارس والمستشفيات في انتهاك للقانون الدولي الساري؛

(ب) يحث مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية على الإعراب علنا عن التزامهم بوضع حد لجميع أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي الساري، ومنع جميع الانتهاكات والاعتداءات الأخرى التي ترتكب ضد الأطفال، واتخاذ خطوات فعالة لتحقيق ذلك، بما في ذلك الدخول في حوار مع الأمم المتحدة.

إلى قيادة جيش الشعب الجديد

(أ) يرحب ببدء المناقشات على المستوى التقني بين الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين والأمم المتحدة بشأن مسألة حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ويدعو جيش الشعب الجديد إلى وضع حد لجميع عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم ومنع قتل وتشويه الأطفال والهجمات على المدارس، في انتهاك للقانون الدولي الساري؛

(ب) يرحب أيضا بقيام الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين باعتماد إعلانها وبرنامج عملها بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم في عام ٢٠١٢، ويحث جيش الشعب الجديد على الإعراب علنا عن التزامه بوضع حد لجميع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال ومنعها، والعمل على وضع خطط عمل على وجه السرعة وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢) و ٢١٤٣ (٢٠١٤) و ٢٢٢٥ (٢٠١٥).

إلى قيادة جماعة أبو سياف

(أ) يدعو جماعة أبو سياف إلى وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم، والاعتداء على المدارس والمستشفيات في انتهاك للقانون الدولي الساري، ويعرب عن القلق إزاء التقارير التي تفيد بحدوث اختطاف الأطفال، بما في ذلك الاختطاف طلبا للفدية والابتزاز؛

(ب) يحث جماعة أبو سياف على الإعراب علنا عن التزامها بوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي الساري وسائر الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال واتخاذ خطوات فعالة لتحقيق ذلك.

إلى قادة المجتمعات المحلية في الفلبين

(أ) يشدد على الدور الهام الذي يضطلع به قادة المجتمعات المحلية في تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وتعزيز جهود المصالحة؛

(ب) يحثهم على الإدانة العلنية للانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما تلك التي تنطوي على تجنيد الأطفال واستخدامهم واغتصابهم وارتكاب سائر أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال واختطافهم وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات والتهديدات بالاعتداء عليها، ويحثهم على مواصلة الدعوة إلى وقف ومنع هذه الانتهاكات والاعتداءات، ودعم إعادة إدماج وإعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في مجتمعاتهم المحلية، بما في ذلك عن طريق زيادة الوعي لتجنب وصم هؤلاء الأطفال.

التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن

٦ - اتفق الفريق العامل على أن يوصي بأن يحيل رئيس مجلس الأمن رسالة موجهة إلى حكومة الفلبين:

(أ) يرحب فيها بالدعم المقدم من الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بجبهة مورو الإسلامية للتحرير، ويحث الحكومة على مواصلة دعم وتيسير الحوار بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة بغية وقف ومنع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال؛

(ب) يثني على الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتوفير حماية أفضل للأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بما في ذلك من خلال إنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال في النزاع المسلح، ونظام الرصد والإبلاغ والتصدي بشأن الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح؛ ويشجع الحكومة على مواصلة استخدام تلك الآليات من أجل تقديم المساعدة المناسبة لجميع الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح،

وكفالة إجراء تحقيقات مستقلة وفورية وشاملة في الانتهاكات والاعتداءات التي يدّعى بارتكابها ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح حتى يتسنى محاسبة جميع الجناة؛

(ج) يرحب بالتعزيز المستمر للسياسات والتوجيهات والتدريب فيما يتعلق بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ويشجع الحكومة على مواصلة حوارها وتعاونها مع الأمم المتحدة من أجل زيادة تعزيز قدرة قواتها المسلحة على حماية الأطفال ومنع الانتهاكات في المناطق المتضررة من النزاع؛

(د) يؤكد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به حكومة الفلبين في توفير الحماية والإغاثة لجميع الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في الفلبين، ويسلم بأهمية تعزيز القدرات الوطنية في هذا الصدد؛

(هـ) يحث الحكومة على مواصلة تعزيز الإطار القانوني الوطني لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك عن طريق التعجيل باستعراض واعتماد القانون المتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح، لكفالة أمور منها، ألا يتضمن القانون أحكاما تجيز اعتقال الأطفال واحتجازهم و/أو ملاحقتهم قضائيا لمجرد ارتباطهم بالجماعات المسلحة، في انتهاك للقانون الدولي الساري، وتوفير برامج وخدمات ملائمة في الوقت المناسب لتيسير إعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة؛

(و) يشير إلى مسؤولية الحكومة عن كفالة التقيد بمبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان من جانب جميع القوات التي تخضع لقيادتها، بما في ذلك القوات العسكرية والشرطة وقواتها المساعدة، ويطلب إليها وقف ومنع جميع الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال فورا؛

(ز) يعرب عن بالغ القلق إزاء احتجاز الأطفال بتهم تتعلق بالأمن الوطني، فضلا عن احتجاز الأطفال لأغراض جمع المعلومات، ويهيب بالحكومة أن تكفل كفالة مراعاة الأصول القانونية لجميع الأطفال المحتجزين بسبب ارتباطهم بالجماعات المسلحة، ومعاملة الأطفال في المقام الأول كضحايا، وإيلاء الاعتبار الرئيسي لمصلحة الطفل الفضلى في جميع الأعمال المتعلقة بالأطفال، ويحث الحكومة على الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما فيما يتعلق بحرمان الأطفال من الحرية، الذي ينبغي ألا يستخدم إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة ملائمة؛

(ح) يحث حكومة الفلبين على بذل كل جهد ممكن لحماية الأطفال من خلال التقيد الصارم بمبدأي التمييز والتناسب في تسيير العمليات العسكرية؛

(ط) يعرب عن القلق إزاء استخدام المدارس للأغراض العسكرية في انتهاك للقانون الدولي، ويشدد على أهمية حصول جميع الأطفال في الفلبين على التعليم والرعاية الصحية، ويدعو الحكومة إلى كفالة حماية المدارس والعاملين بها؛

(ي) يثني على القوات المسلحة الفلبينية لقيامها بإصدار الأمر التوجيهي رقم ٢٥ في تموز/يوليه ٢٠١٣ والتعميم رقم ١ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ بشأن حماية الطفل في حالات النزاع المسلح فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية بشأن تسيير الأنشطة في المدارس والمستشفيات، ويعرب في الوقت نفسه عن القلق من استمرار استخدام المدارس للأنشطة المدنية-العسكرية، ولا سيما في المناطق النائية.

٧ - واتفق الفريق العامل على أن يوصي بأن يقوم رئيس مجلس الأمن بتوجيه رسالة إلى الأمين العام:

(أ) يدعوه فيها إلى كفالة قيام فرقة عمل الأمم المتحدة القطرية للرصد والإبلاغ بتعزيز أنشطة الرصد والإبلاغ التي تضطلع بها فيما يتعلق بجميع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح في الفلبين، بما في ذلك مواصلة تنفيذ مبادئ خطة العمل بين جبهة مورو الإسلامية للتحرير والأمم المتحدة في الفلبين الموقعة في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩؛

(ب) يطلب إليه تشجيع فرقة عمل الأمم المتحدة القطرية للرصد والإبلاغ على تجديد جهودها من أجل التواصل مع الجماعات المسلحة من غير الدول، بغية وضع خطط عمل لوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي الساري والتصدي لسائر الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح في الفلبين.

الإجراء المباشر الذي اتخذه الفريق العامل

٨ - اتفق الفريق العامل على توجيه رسائل من رئيس الفريق العامل إلى البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى:

(أ) يدعو فيها البنك الدولي وسائر الجهات المانحة إلى توفير موارد مالية لدعم عمل الأمم المتحدة والجهود الوطنية الرامية إلى تقديم المساعدة إلى الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بما في ذلك تنمية مهارات الحياة والفرص المهنية على النحو المتوخى في خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بجبهة مورو الإسلامية للتحرير، ومواصلة مشاركتها مع الجماعات المسلحة الأخرى بشأن مسألة الأطفال والنزاع المسلح؛

(ب) يشدد على أن الدعم المالي الدولي سيكون حاسما أيضا لكفالة حصول الأطفال الذين ينفصلون عن الجماعات المسلحة على خدمات اجتماعية واقتصادية مناسبة، والتقليل من خطر إعادة ارتباطهم إلى أدنى حد ممكن؛

(ج) يدعو البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى إلى إبقاء الفريق العامل على علم بجهودها في مجالي التمويل والمساعدة، حسب الاقتضاء.

المرفق

بيان الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة بشأن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين، الذي أدلى به في الاجتماع الخامس والستين للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح

السيد الرئيس،

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هذا الفريق العامل لمناقشة تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين، الذي يغطي الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، الذي كان من دواعي سروري أن أجتمع بها في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وأود أيضا أن أشكر مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على الطريقة الشفافة والجماعية التي أعد بها التقرير، ولإتاحة الفرصة لحكومة الفلبين للتعليق على مشروع التقرير. ونحن نقدر الجهود الرامية إلى تحقيق الإنصاف والتوازن في عملية إعداد التقارير.

السيد الرئيس،

إننا نشاطر بدرجة أكبر إذا أمكن ذلك، القلق العميق الذي يساور الأمم المتحدة بشأن سلامة الأطفال في النزاع المسلح. وليس هناك أي عذر، ولا مبرر، ولا أساس منطقي للقيام بتجنيد الأطفال، ناهيك عن إيذائهم، في النزاعات المسلحة، كما تميل الجماعات المسلحة إلى القيام به. إن حجم الأطفال وهشاشتهم الواضحة جدا للعيان، تجعل من المستحيل الاعتقاد بأنهم يصابون في المعركة دون قصد، أو أنه يمكن استخدامهم عمدا للقتال. وإن الجماعات المسلحة التي قامت باستخدامهم على هذا النحو هي دون الازدراء. وإن قيام هذه الجماعات في وقت متأخر بتخفيف استخدامها للأطفال وإيذائهم يؤكد فقط أن هذه الممارسة المؤسفة، إن لم تكن لامست ضمائرها أخيرا، قد أثّرت في مصلحتها الذاتية في الظهور على نحو أفضل في أعين العالم.

ولقد كابدت الفلبين تكاليف بشرية واجتماعية واقتصادية لعشرات السنين من النزاعات المسلحة التي شنتها الجماعات المسلحة المختلفة. ولا يزال التوصل إلى حل لهذه النزاعات وتحقيق السلام في صميم جدول أعمال الأمن الوطني والتنمية في بلدي. وقد قدم الرئيس رودريغو روا دوتيرت خطة للسلام والتنمية من ست نقاط تهدف أولا إلى التوصل إلى اتفاق سلام جديد يتسق مع حقوق الإنسان ومع دستورنا الديمقراطي، إلى جانب التنفيذ الفعال للاتفاقات والالتزامات القائمة مع مختلف الجماعات المسلحة؛ وتهدف ثانيا إلى تحقيق سلام يعزز اللحاق بركب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناطق النزاع؛ وتهدف ثالثا إلى تعزيز ثقافة السلام ومراعاة ظروف النزاع. وعندما تتحقق هذه الخطة، سيكون لها أثر إيجابي على حياة الأطفال في النزاعات المسلحة.

السيد الرئيس،

إن الفلبين دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل. ولذلك، فهي ملتزمة باتخاذ التدابير المناسبة لإنفاذ الحقوق المعترف بها في الاتفاقية والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها لحماية الأطفال من التجنيد والاستخدام في النزاعات المسلحة ومن جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك الاغتصاب من جانب الجنود الذين أدوا اليمين القانونية لحمايتهم. أما الزعم بأن هذا الحادث المذكور هو من الحوادث المنعزلة فلا يقلل من كونه مثيرا للاشمئزاز. إن الجيوش تُحشد للفوز في النزاعات دون التسبب في انتهاكات تنشئ نزاعات جديدة. وتحقيقا لهذه الغاية، تم وضع خطة العمل الوطنية الثانية للأطفال من أجل الحفاظ على البرامج القائمة وتحديد برامج وأنشطة جديدة لحماية الأطفال.

ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، ذهبت الفلبين إلى أبعد من ذلك بإضفاء الطابع المؤسسي على الآليات الرامية إلى منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

أولا، هناك نظام لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والتصدي لها والإبلاغ عنها، تحت رعاية المجلس الفلبيني لرعاية الطفل.

ثانيا، هناك أيضا اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال في حالات النزاع المسلح، التي تنسق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وفريقها العامل التقني المعني بفرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها. وتقوم هذه اللجنة باستعراض حالات الانتهاكات المزعومة. وتعمل هذه الآليات وتتحرك، ونحن نتكلم، ولا سيما في حل الأزمة الجارية في مراوي.

ثالثا، تواصل حكومة الفلبين تعزيز قدرتها على معالجة ومنع حدوث الانتهاكات الجسيمة عن طريق تدريب وتمكين مقدمي الخدمات على خط المواجهة على صعيد الحكم المحلي والمجتمع المحلي، بمشاركة المجتمع المدني في تحديد الحوادث والإبلاغ عنها والتصدي لها.

رابعا، بدأت القوات المسلحة الفلبينية في تنفيذ خطة استراتيجية تم وضعها بالتعاون مع اليونيسيف لتحسين حماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية. ومنذ ذلك الحين، توصلت القوات المسلحة إلى وضع بعض المعايير المرجعية. ويجري تحسين السياسات والآليات الرامية إلى الاستجابة بشكل أفضل للضحايا من الأطفال.

السيد الرئيس،

في الاجتماع الذي عقدتُه مع السيدة غامبا في وقت سابق من هذا الأسبوع، أعربت عن رغبتها في مواصلة التعاون المستمر بين مكتبها والدول الأعضاء بشأن المسائل التي تؤثر على الأطفال في النزاعات المسلحة. وإنني أرحب بهذه المبادرة لأنها تعنى باثنين من الشواغل اللذين يشكلان من واقع خبرتي، تحديا أمام تحقيق الإنصاف والتوازن في تقديم التقارير من جانب الممثلة الخاصة، وهما: اختصار الوقت الذي يتعين على الدولة العضو حلاله أن تقدم تعليقاتها على أي مشروع تقرير؛ على الرغم من أنني أدرك أنه كلما زاد الوقت، يمكن اختلاق المزيد من الأعذار. ثانيا، الافتقار إلى الوضوح والتفاصيل فيما يتعلق ببعض الحالات المذكورة في التقارير، يجعل من الصعب على الحكومات المعنية التحقق من صحتها.

ليس لدينا حاجة أو رغبة في إخفاء الانتهاكات. إننا نريد جيشا يحارب لكسب النزاعات، وليس لتوليد نزاعات جديدة من خلال الانتهاكات، ولا سيما انتهاكات حقوق الأطفال. ويحدوني الأمل في أن يؤدي إنشاء علاقة مع مكتب الممثلة الخاصة وتعزيزها إلى تيسير إصدار تقارير دقيقة ومتوازنة وتمهيد السبيل للقضاء على العنف ضد الأطفال في الحروب التي لا تزال الدول الأعضاء تشنها للأسف لحماية شعوبها من الأعداء. شكرا.